

عقدت لجنة السياحة والطيران المدني بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة: الدكتور/ فاروق ناصر - رئيس اللجنة، وحضور الأستاذ / محمد منتصر - نائب رئيس اللجنة، وعدد من السادة اعضاء الجمعية من رؤساء وممثلي الشركات العاملة بقطاع السياحة وذلك في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً يوم الإثنين الموافق ١٤ مارس ٢٠٢٢ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

” الأوضاع الحالية بقطاع السياحة المصرية والتوقعات المستقبلية ”

بدأ اللقاء بكلمة الدكتور/ فاروق ناصر - رئيس اللجنة ، وقد رحب سيادته بالسادة الحضور من أعضاء الجمعية، وقد أشاد سيادته بسرعة تدخل الحكومة المصرية بشأن السائحين الأوكرانيين العالقين البالغ عددهم نحو ٢٦ ألف سائح الذين انتهت فترة إقامتهم بمصر مع بداية الأزمة في ٢٤ فبراير الماضي، حتى مغادرتهم البلاد، موجهاً الشكر للحكومة المصرية وأصحاب الفنادق على هذه المبادرة الإنسانية واستضافتهم للسائحين الأوكرانيين مجاناً.

وأكد سيادته على أهمية استمرار مبادرات البنك المركزي المصري الخاصة بدعم شركات السياحة بداية من أزمة كورونا لتوفير السيولة اللازمة لتأهيل الفنادق والمنشآت السياحية وعمليات الإحلال والتجديد للاستمرار في عملها لحين تحسن الأوضاع عالمياً في محاولة للتخفيف من تبعات الأزمة الروسية الأوكرانية. ثم اشار سيادته إلى أن قطاع السياحة في مصر يواجه موقف عالمي صعب للغاية حيث توقفت السياحة الأوكرانية كليا والسياحة الروسية بشكل جزئي، وهو ما يدعو الحكومة إلى اتخاذ موقف سريع وحاسم للتحرك نحو مواجهة التبعات والآثار السلبية الحالية والمستقبلية من خلال إيجاد بدائل لعودة السياحة الروسية، مثل دراسة إمكانية إعادة احياء الصفقات المتبادلة بين مصر وروسيا فيما يتعلق بتبادل السياحة مقابل القمح مع مراعاة الأوضاع العالمية لازمة الراهنة.

كما أكد سيادته على أهمية تيسير رحلات لشرم الشيخ والغردقة منخفضة التكاليف وفتح قنوات لطائرات الشارتر للترويج للسياحة المصرية في العالم.

ثم أكد الأستاذ / محمد منتصر - نائب رئيس اللجنة ، على ضرورة منح قطاع الطيران المصري دعم قوي خلال المرحلة المقبلة للمنافسة الدولية من خلال المحافظة على سعر تذكرة الطيران وزيادة عدد الطائرات واستثمارات القطاع إلى ثلاثة أضعاف مع التدخل السريع لمنع توقف اي خطوط طيران في حالات التعثر وفتح المجال أمام الطيران الخاص أسوة بشركة الطيران التركية والتي تجاوز عدد الطائرات بها ٤٠٠ طائرة مع دعم يقدر بنحو ٥ مليار يورو سنوياً حتى اصبحت رائدة عالمياً.

كما أشار سيادته أنه جاري حالياً إنشاء شركة طيران منخفضة التكاليف، تساهم فيها مصر للطيران بنسبة ٦٠٪ وسيتم تسيير ٤ طائرات مبدئياً لحين تقييم المشروع ومن المقرر أن تبدأ رحلاتها منخفضة التكاليف خلال الأيام المقبلة ، كما سيتم إضافة نحو ١٤ الف غرفة فندقية بالقطاع خلال شهر نوفمبر المقبل.

تم فتح باب الحوار والمناقشة حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط والتوصيات التالية:

- أهمية استمرار مبادرات البنك المركزي المصري الخاصة بدعم القطاع السياحي بدايةً من أزمة كورونا لتوفير السيولة اللازمة لتأهيل الفنادق والمنشآت السياحية وعمليات الإحلال والتجديد للاستمرار في عملها لحين تحسن الأوضاع عالمياً في محاولة للتخفيف من تبعات الأزمة الروسية الأوكرانية.
- في ظل توقف السياحة الأوكرانية والروسية الوافدة إلى مصر، لذا نرى ضرورة قيام الحكومة بإيجاد بدائل لعودة السياحة الروسية، مثل دراسة إمكانية إعادة احياء الصفقات المتبادلة بين مصر وروسيا فيما يتعلق بتبادل السياحة مقابل القمح مع مراعاة الأوضاع العالمية اللازمة الراهنة، مع ضرورة وضع رؤية مستقبلية للتعامل مع السوق الأوكراني بعد الإنتهاء من الأزمة .
- أهمية تسيير رحلات دولية مباشرة لشرم الشيخ والغردقة منخفضة التكاليف وفتح قنوات لطائرات الشارتر للترويج للسياحة المصرية في العالم.
- ضرورة منح قطاع الطيران المصري دعم قوي خلال المرحلة المقبلة للمنافسة الدولية من خلال المحافظة على سعر تذكرة الطيران وزيادة عدد الطائرات وزيادة استثمارات القطاع إلى ثلاثة أضعاف مع التدخل السريع لمنع توقف اي خطوط طيران في حالات التعثر وفتح المجال أمام الطيران الخاص، أسوة بشركة الطيران التركية والتي تجاوز عدد الطائرات بها ٤٠٠ طائرة مع دعم يقدر بنحو ٥ مليار يورو سنوياً حتى اصبحت رائدة عالمياً.
- ضرورة طرح اللائحة التنفيذية لقانون المنشآت السياحية رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ للمناقشة من قبل مجتمع الاعمال لوضع رؤية متخصصة بشأنها بما يساهم في النهوض بالقطاع.
- نقترح قيام وزارتي الخارجية و التعاون الدولي بمطالبة الاتحاد الاوروي لدفع كافة مصاريف الإقامة الفندقية للسائحين الأوكرانيين الذين إنتهت إقامتهم ، وتوجيه هذا المطلب إلى سفير الاتحاد الاوروي، حيث بلغ عددهم نحو ٢٦ ألف سائح منذ انتهاء فترة إقامتهم بمصر مع بداية الأزمة في ٢٤ فبراير الماضي، حتى مغادرتهم البلاد.

- مراجعة أثر القرار الخاص بتعديل حرم الشواطئ برأس سدر وباقي المقاصد الشاطئية ومراعاة عدم تنفيذه بأثر رجعي على المشروعات القائمة والتي حصلت على تراخيص وبدأت بالبناء والتصرف بالبيع في الوحدات تحت الإنشاء لخطورة ذلك على موقف هذه الشركات في هذا التوقيت الدقيق.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على : أن يتم إرسال كافة التوصيات التي تم مناقشتها والتوافق عليها خلال اللقاء إلى كلٍ من:

- الدكتور مهندس / مصطفى مدبولي – رئيس مجلس الوزراء
- الدكتور / خالد العناني – وزير السياحة والآثار

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الدكتور/ فاروق ناصر – رئيس اللجنة، و الأستاذ / محمد منتصر – نائب رئيس اللجنة بتوجيه الشكر للسادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.